

## اقتصاد

مصام شلهوب

حبيقة: رفع الدعم سلبي لكن حسناته  
ترافق الإستقرار السياسي والاقتصادي

هل ان الغاء الدعم الحكومي قرار اقتصادي جيد؟ بعض الايجابيات تؤكد صوابية القرار، خصوصا اذا تم تطبيق هذه السياسة مع سياسات اخرى، مثل البطاقة التمويلية ليتم استثمارها في دعم العائلات الفقيرة والمتوسطة الحال وغيرها من الجوانب الاجتماعية. كما ان خفض النفقات يعني ان في امكان الحكومة التحكم بميزانيتها بنحو افضل

يعد الدعم الحكومي من سياسات الرفاهية للدولة. وحينما يتم اجراء تعديل لاحدى السياسات او اقرار واحدة جديدة، فان التحدي يكمن في ايجاد البدائل، لأن رفع الدعم عن المحروقات كالبنزين مثلا، سيقوم بخفض التكاليف بنحو مؤكد، لكنه لن يقوم بتحسين مستوى معيشة الفقراء. واذا لم يتم اتخاذ اجراءات تصحيحية لتلك السياسات، فان ذلك سيؤدي الى حصول انخفاض مخيف في مستويات معيشة كل الطبقات الاجتماعية، عدا الميسورة منها. لذلك، فان تحسين حوافز العمل له تأثير مختلف، لأن بعض الوظائف ستتأثر بارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة التكلفة المباشرة على عملياتها. لكنه قد يعني ايضا ان الصناعات الاخرى التي لا تستفيد من الدعم الحكومي ستكون اكثر قدرة على المنافسة، وبذلك ستزداد نسبة الطلب والانتاج، مما سيؤدي الى توفير المزيد من فرص العمل.

وسياسة الدعم كان لها اثار سلبية على موجودات مصرف لبنان. ماذا يعني اليوم رفع الدعم، وما هي انعكاساته على مختلف القطاعات؟

رفع الدعم يعني اولا ارتفاع الاسعار بنسب متفاوتة ستصيب كل السلع، ابرزها المحروقات التي ستتأثر حكما بالسعر العالمي. هذا يعني ان الفقر سيزداد، وستولد مشكلة نفسية جديدة عند المواطن، خصوصا اننا اعتدنا منذ 30 سنة ان نتوافر في اسواقنا كل السلع العالمية بنوعيات جيدة واسعار مقبولة. اليوم تغير الوضع، فالمدخول الفردي تراجع بشكل كبير جدا والاسعار حلقت بنسب كبيرة، وتدنت جودة المنتجات المستوردة، بالاضافة الى تغيير هيكلية الاقتصاد اللبناني. كنا مجتمعا متطورا ماليا، الا اننا عدنا الى موضوع الدفع نقدا و"الكاش" غير متوافر. الليرة اللبنانية مقيدة بقرارات مصرفية، والحصول على الدولار النقدي اصبح من المعجزات، بالاضافة الى الاهانة التي اصيب بها المواطن من خلال طوابير الذل في محطات البنزين وحتى امام الافران. نعيش حالة من الضياع، كل شيء مفقود، جميع انواع المحروقات وحتى مياه الشفة غير متوافرة، من دون ان ننسى عدم تمكن المواطن من الحصول على امواله من المصارف مهما كانت قيمتها. اذا، الحالة من سيئ الى اسوأ، ومن الواضح ان المسؤولين غير مهتمين بما يحصل، يطلقون تصاريح رنانة ويا للأسف، لكن من دون اعطاء اي امل في المعالجة.

مع رفع الدعم الا تفقد الصناعة قدرتها على المنافسة وحتى على بيع سلعتها في الاسواق الداخلية؟

التوجه يجب ان يكون نحو التصدير وليس نحو الاسواق المحلية. السلع الصناعية المصدرة ستؤمن العملة الاجنبية ووجودها في لبنان اساسي، كونها الاوكسجين الذي يعطينا الحياة. علينا كذلك تطوير الصناعات الحرفية الصغيرة القابلة للتصدير المتعلقة بقطاع التكنولوجيا والمعرفة التي تعتمد على الفكر، وهذا القطاع لديه قدرات هائلة في لبنان. تراجع الواردات وستستمر في التراجع، لذلك فان الميزان التجاري سيتحسن وكذلك ميزان المدفوعات، نظرا الى تراجع حجم الواردات وزيادة الصادرات، علما ان الفرق هو لصالحنا.

هل يساعد رفع الدعم على تحسن ميزان المدفوعات؟

بالتأكيد، فهذا الامر سينتج من رفع



الخبير الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة.

عامل الثقة مفقود، نظرا الى وجود عدد كبير من المستندات التي يجب ان يوقعها المودع من دون ان يعرف مضمونها، لذلك الخوف موجود من هذه الخطوة.

كيف ترى اخطار رفع الدعم على الحالات الاجتماعية وحتى الامنية كذلك؟

اخطار رفع الدعم كبيرة. نحن نعيش اليوم في وضع ما بعد رفع الدعم، والا ماذا تعني طوابير الانتظار على محطات البنزين وغيرها. الفرق بين ما تعيشه اليوم من حالة قلق واضطراب وخوف تصح حالة رفع الدعم هي المنقذة، عندها تستقر الاوضاع وتبدأ عملية اعادة ترتيب الاولويات. بالنسبة الى الوضع الاجتماعي فهو في الحضيض، حتى اذا تم رفع الدعم فلن يتدهور اكثر. لا اعتقد ان الوضع الامني سيتأثر (السراقات والاعتداءات)، خصوصا وان البطاقة التمويلية ستساعد الى حد ما بعض الاسر على تحمل الاعباء المعيشية. اعتقد انه مع رفع الدعم وتنفيذ البطاقة التمويلية وتشكيل الحكومة ستستقر الاوضاع، وصولا الى ايجاد الحلول المطلوبة لبدء العودة الى الاقلاع مجددا نحو وضع مقبول اكثر.

ماذا عن المطالبة بزيادة الاجور؟

زيادة الاجور حق وهي ضرورية، لكن من سيدفعها؟ الدولة مهترئة والقطاع الخاص يعاني الامرين وغير قادر على ذلك، واذا ما استمر في تماسكه يكون قد حقق انجازا. اما اذا فرضت زيادة الاجور على القطاع الخاص، فسيتلقي من جراء ذلك ضربة قاسية ستزعم العديد من المؤسسات على الاغلاق. الوقت اليوم بات مناسباً لرفع الاجور، لكن الزيادة تأتي بعد استقرار الوضع ونجاح المفاوضات مع البنك الدولي ومع استقرار سعر الصرف. بالتأكيد، الوضع سيتغير وستصحح الاوضاع غير الطبيعية التي تغزو المجتمع اللبناني، وسنعود الى تطبيق القواعد الصحيحة بعيدا من "التفشيخ".

الاسعار التي ستقلل من حجم الاستيراد. رفع الدعم يعني انهيار الوضع المعيشي من مختلف جوانبه، وهذا الامر سيخفض من الاستهلاك والاستيراد. تاليا، ان ركائز الاقتصاد اللبناني تضععت، وتراجعت بشكل رهيب وسائل الحياة المريحة التي كان اللبناني يعيشها، مع تراجع الثقة بالوضع الاقتصادي. ولأن معنويات المواطن اصبحت في الصميم، من الصعوبة بمكان اعادتها الى ما كانت عليه. لا يمكن للمواطن ان يستعيد طاقته حاليا لأنه يحتاج الى بعض الوقت.

يمكن ان تساعد على استقرار سعر الصرف، مع التأكيد على ان رفع الدعم سيؤدي الى الخراب من دون الاجراءات المطلوبة.

كيف يمكن الربط بين رفع الدعم والتعميم 158، هل سيؤدي الى التدهور في المستويات المعيشية؟

رفع الدعم سيؤدي حتما الى تدهور المستويات المعيشية. اما التعميم 158 فيطلب من صغار المزارعين سحب ايداعاتهم، مما يريح المصارف من اعباء الابداعات الصغيرة لانها تفضل وجود الحسابات الكبيرة فقط. لكن التجاوب من المودعين ليس مشجعا لأن



رفع الدعم يعني انهيار  
الوضع المعيشي

